الفصل الرابع

هجرة إسماعيل في المصادر الكتابية والإسلامية

يشكل موضوع (إبعاد) إبراهيم عليه السلام لابنه إسماعيل عن المنطقة التي سكن فيها إسحاق وأبناؤه أخطر عناصر قصة (الذبيح)، وأكثرها أهمية. وتعود الخطورة إلى كونه أصلاً بني على أساسه آخر الأديان وهو الإسلام، بواسطة آخر الأنبياء وهو محمد ﷺ وذلك باعتباره آخر ممثل لهذا الفضل الرباني الذي أسبغه الله تبارك وتعالى على عبده وخليله إبراهيم عليه السلام. ومن هنا فإن (سن) هذا الإبعاد الذي سميته (الهجرة)[1] إلى مكة المكرمة، وكذلك تحديد المكان الذي استقر فيه إسماعيل ونسله في تلك المنطقة، وخصوصاً الأسباب التي دفعت إلى هذه الهجرة، يجب أن تبحث بدقة متناهية، لأنها جميعاً عناصر تشكل أسانيد للإقرار بالإسلام ديناً حقاً، وبمحمد ﷺ نبياً صادقاً، وبمكة المكرمة موطناً للتوحيد إلى آخر الزمان. إضافة إلى إسهامها البالغ في توضيح أسباب تحريف اليهود لكتاباتهم.

---

(١) سيتبين بتوالي موضوعات هذا البحث السر في هذه التسمية.

هذا من حيث أهمية هذه الدراسة من الناحية العقيدية، أما من حيث الأهمية العلمية لبحث (موطن هجرة إسماعيل) فتعود إلى أن السعي إلى تقرير الحقيقة واضحة فيه سيزيل اللبس عن كثير من المواطن في المباحث التي درسناها سابقاً. والتي اعتمدنا في تقريرنا آنذاك على ما توصلنا إليه من نتائج في هذا الموضوع دون أن نبسطها على القارىء، مما شكل ــ ربما ــ نوعاً من الغموض في ذهنه. أما مع اكتمال هذا المبحث فإن صورة (الذبيح) مع الكثير من (متعلقاتها) ستكون حاضرة أمامه. هذا إضافة إلى ما يحققه هذا الدرس من (فرز) و(تحقيق) للمصادر و (العقائد) التي عند أهل الكتاب والمسلمين، وهو (صلب) الدراسة الدينية المقارنة، كما أوضحنا ذلك في المدخل.

وقبل البدء في معالجة هذا المبحث نجد أنفسنا مضطرين إلى تقرير الحالة السيئة التي توجد عليها مصادره، حيث تتناقض الروايات الإسرائيلية تناقضاً شديداً، وتتشوش الرؤية الإسلامية الصحيحة تشوشاً مهولاً بفعل تأثرها البالغ بالإسرائيليات من ناحية، وبالموضوعات الحديثية من ناحية ثانية. وهما أمران كان لهما أثر كبير في إلقاء ستار كثيف على الرواية الشمسية ــ إن صح التعبير ــ التي نقلها القرآن الكريم، الذي جعل هذه الهجرة أمراً (تابعاً) لاختيار الله عز وجل، لم

يظهر (سره) للبشر إلا ببعثة النبي الخاتم ﷺ باعتباره وريثاً لأولي العزم من الأنبياء، وعلى رأسهم (جده) إبراهيم عليه السلام. وهو السر الذي لم يع أبعاده علماء اليهود الذين أوقعوا أنفسهم في تحريف (إرادة) الله بتغيير كتاباتهم، إضافة إلى عدد كبير من العلماء المسلمين الذين راحوا يؤولون حتى جعلوا نهار القرآن ليلاً برواياتهم.

ولنبدأ بعد هذا في تحقيق الموضوع ــ كعادتنا ــ بالنظر في الرواية الكتابية باعتبارها السابقة زمانياً، وباعتبار أن عرضها سيبين تأثيرها البالغ في تشكل صورة هذا الأمر عند المسلمين، حتى منعهم من مجرد محاولة (فهم) النصوص القرآنية التي تستقل بتشكيل بناء واضح لكل قضية.

١ ــ المبحث الأول: إبعاد إسماعيل في العهد القديم:

تقدم التوراة للإبعاد النهائي لإسماعيل عليه السلام عن فلسطين بإبعاد أول ــ يوجد في الروايات الإسلامية المعتمدة، ولكن الأسلوب الذي ورد به فيها يجعله غامضاً وغير منفصل عن روايتها للإبعاد الثاني. وهذا الغموض هو أحد العناصر التي تبين تأثير النصوص الإسرائيلية في الروايات التي عند المسلمين في هذا الموضوع كما سنرى في حينه ــ لا نعلم درجة مطابقته للحقيقة، وإن كنا لا نستبعد حدوثه لما علمناه من العادة الإنسانية فيه، إذ هي تحصر سببه في عنصر إنساني هو (غيرة

النساء). وحاصله أن (السيدة) سارة آذت (جاريتها) هاجر، التي أهدتها بنفسها لزوجها إبراهيم لينجب منها الولد المرغوب، بعد أن رأت علامات الحمل بادية عليها، مما اضطر هاجر إلى الهرب بحملها، وقد ظهر لها (ملاك) بشرها بميلاد إسماعيل، فرجعت إلى بيت سيدتها[1].

أما بالنسبة للإبعاد الثاني والنهائي لإسماعيل عن والده فإن سببه ــ مرة أخرى ــ يكمن في غيرة سارة من هاجر وولدها«فقالت لإبراهيم: اطرد هذه الجارية وابنها، لأن ابن الجارية لا يرث مع ابني. فقبح الكلام جداً في عيني إبراهيم بسبب ابنه. فقال الله لإبراهيم: لا يقبح في عينيك من أجل الغلام... في كل ما تقوله سارة، اسمع لقولها، لأنه بإسحاق يدعى لك نسل، وابن الجارية أيضاً سأجعله أمة لأنه نسلك»[2]..

ونحن إذا تركنا جانباً ما رأيناــ في المبحث الأول ــ أنه مدسوس في الرواية التوراتية، وهو قولها «لأنه بإسحاق سيدعى لك نسل»، خصوصاً إذا فهم منه اليهود وكانوا دعاة له عبر تاريخهم الطويل، والذي يتمثل في جعل هذ النص دليلاً على

---

(١) انظر: سفر التكوين، الإصحاح ١٦.

(٢) التكوين: ٢١/ ٩ ــ ١٣.

إقصاء إسماعيل من عهد النبوة، وركزنا على ما يخص إسماعيل عليه السلام نلاحظ أمرين:

١ ــ أن العهد القديم يقترح نسبة هذ الإبعاد إلى سارة زوجة إبراهيم عليه السلام التي طلبت منه ذلك لتحقيق غرض مقصود، وهو حرمان إسماعيل من وراثة أبيه. ولكنه مع هذا لا يقرر خضوع إبراهيم عليه السلام لهذه الرغبة رغم ما قد يوحي به النص السابق. وهو في هذا يتناسق تماماً مع الصورة التي تجب للأنبياء عليهم السلام، والتي تفترض عدم لياقة أن يخضع أبو الأنبياء في أمر خطير كهذا (لغيرة النساء). وهو ما يتأكد بتقرير التوراة (استياءه) الشديد من هذا الطلب.

والحقيقة أننا إذا نظرنا في باقي النص تبين لنا واضحاً السبب الحقيقي الذي يكمن وراء (الاستجابة) لرغبة سارة، إذ نجده يقرر أنه: أمر من الله عز وجل. وهو العنصر الذي لم ينتبه اليهود إلى الحكمة فيه، فحاولوا إبعاد إسماعيل من النبوة كلها، كما أبعده والده عنه كما تنقل كتاباتهم. فهناك إذن (طلب) من سارة ــ وهو أمر نتقبله إقراراً منا لدرجة تأثير العواطف الإنسانية على تصور البشر للأمور، ولكننا مع هذا لا نقرره ــ وهناك (رفض) من إبراهيم عليه السلام، بدا في (غضبه) الذي عبرت عنه التوراة بقولها «فقبح الكلام جداً في عيني إبراهيم». وهناك أيضاً (الأمر الإلهي) بالإبعاد، وهو

السبب القاهر الذي خضع له أبو الأنبياء ــ كما خضع من قبل لأمر الذبح ــ رغم حبه الشديد لولده إسماعيل، طاعة منه ــ كما هي عادته ــ لله عز وجل، وتحقيقاً لمشيئته.

٢ ــ ويتبين من النص السابق أيضاً أن (سن) إبعاد إسماعيل، تنفيذاً من إبراهيم عليه السلام للأمر الرباني، كان أربعة عشر عاماً على أقل تقدير، وهو سنه عند ميلاد إسحاق. يدل على ذلك بيان سارة سبب طلبها، والذي يتمثل في رفضها أن (يرث) ابن الجارية مع ابنها، وهذا يعني أن إسحاق كان موجوداً عند الطلب. ولما كان الفارق بين ميلاد الأخوين أربعة عشر عاماً، فإننا جعلنا ذلك هو سن إسماعيل عند تنفيذ إبراهيم للإبعاد. وهذا يعني أن سنه من الممكن جداً أن يكون أكبر بسنوات، بل هو فعلاً كذلك، كما هو مستفاد من ذكر التوراة أن ما حرك نفس سارة لأن تطلب إبعاد إسماعيل هو أنها قد وجدته (يسخر) من ابنها[1].

هذا ما تقرره التوراة في هذا الموضوع، فهل تثبت على هذه الرواية يا ترى؟

أبداً. فهي بعد روايتها لطلب الإبعاد الذي استنتجنا منه سن إسماعيل، تبدأ في رواية تنفيذ إبراهيم عليه السلام للأمر

---

(١) انظر: التكوين ٢١/٩.

«فبكر إبراهيم صباحاً، وأخذ خبزاً وقربة ماء، وأعطاهما لهاجر، واضعاً إياهما على كتفها والولد، وصرفها، فمضت، وتاهت في برية بئر سبع. ولما فرغ الماء من القربة طرحت الولد تحت إحدى الأشجار... لأنها قالت: لا أنظر موت الولد، فجلست مقابله، ورفعت صوتها وبكت، فسمع الله صوت الغلام، ونادى ملاك الرب هاجر من السماء، وقال لها: مالك يا هاجر؟ لا تخافي لأن الله سمع صوت الغلام حيث هو. قومي، احملي الغلام، وشدي يدك به لأني سأجعله أمة عظيمة»[1].

ونستنتج من هذا النص الثاني الذي تقترحه علينا التوراة أمرين:

١ ــ الأول: أن إسماعيل حين إبعاده كان رضيعاً، ونستدل على ذلك بأمور كثيرة منها:

(أ) أن إبراهيم عليه السلام وضع الخبز وقربة الماء ومعهما الولد على كتف هاجر، ولا يتصور استطاعة امرأة ــ أو رجل ــ على حمل ولدها مسافة بعيدة كما تقترح التوراة، إلا إذا كان صغيراً.

(ب) عندما تصف التوراة معاناة هاجر بعد فراغ الماء

---

(١) السابق، ٢١/ ١٤ ــ ١٨.

الذي معها فإنها تجعلها (تطرح) الولد تحت إحدى الأشجار، ولا يكون الطرح إلا للشيء المحمول، ولا يكون (الحمل) بالنسبة للأولاد إلا إذا كانوا صغاراً بل رضعاً.

(ج) تنقل التوراة أن هاجر خافت موت الولد، فجلست في مقابله بعد أن طرحته تحت الشجرة، وشرعت في البكاء. ولا يكون هذا حال الأم إلا إذا كان ولدها (صغيراً) أو (رضيعاً) لا يستطيع الدفاع عن حياته. ويؤكد هذا أنه لو كان كبيراً لخافت على نفسها، ولخاف هو أيضاً، وهذا ما لم يحدث، فدل على ما قلناه.

(د) تقرر التوراة أن الله «سمع صوت الغلام». وهذه جملة تصور ــ بلا شك ــ بكاءه، خصوصاً وأن النص لا ينقل لنا كلاماً لإسماعيل، فدل ذلك على أنه كان يبكي من العطش بعد فراغ الماء من القربة.

٢ ــ أما الأمر الثاني الذي نستنتجه من النص السابق فيتمثل في أن إبراهيم عليه السلام قد صرف هاجر وابنه ــ حبيبه ــ إلى الصحراء وحيدين، مما يدل على أنه لم يؤمر بإيصالهما إلى مكان محدد. وهو ما نستطيع اعتباره (تضييعاً محضاً) غير متصور الوقوع من إبراهيم عليه السلام. وقد يقول قائل هنا: إن تصور (التضييع) لا يكون إلا مع انعدام الإيمان، فلما ثبت هذا لإبراهيم فإن هذا العمل منه لا يدل إلا على

تنفيذه لأمر الله؟ وهو اعتراض مقبول، ولكن يبقى أن الاطراح في الصحراء دون غرض، يدل على عفوية هذا السلوك من إبراهيم وعدم علمه (بهدف) التدبير الإلهي من هذا الأمر، وهو ما لا يساعد على تصوره النصر التوراتي الذي يأمر فيه عز وجل من إبرهيم تنفيذ الإبعاد، ولهذا نرجح ما قلناه. وعلى كل فسيتبين علم إبراهيم ــ وإسماعيل ــ بالأمر فيما سيأتي من هذه الدراسة.

والنتيجة التي نخلص إليها من استعراضنا للنصين الكتابيين السابقين تبين بما لا مجال للشك أن التوراة (تتناقض) مع نفسها تناقضاً بيناً في تحديد سن إبعاد إسماعيل، حيث تجعله أكثر من أربعة عشر عاماً في النص الأول، وتجعله يتم في سن الرضاعة في النص الثاني.

أما إذا حاولنا أن نبحث عن السر في هذا التناقض الصريح، فإننا نراه يكمن في ارتباطه برواية التوراة لحادث الذبح، وتفصيل ذلك: أنه من المؤكد أن كتبة التوراة المتأخرين وجدوا فيها نصاً يعين سن الإبعاد ــ ونقرر منذ الآن أنه تم في سن شباب إسماعيل، وهو ما سنؤكده بأدلة قاطعة فيما سيأتي ــ ولما كان تبني هذا السن الكبير لإسماعيل حين تقرير الأمر يتناقض مع اختيارهم لإسحاق ذبيحاً ــ للأسباب التي سبق ذكرها عند دراستنا للموضوع في مبحثه من هذه الدراسة ــ

فإنهم أضافوا تبعاً لعادتهم في عدم الحذف الكامل للنصوص المقدسة، هذا النص الثاني الذي يقترح مرحلة (الرضاعة) سناً للإبعاد.

وبعبارة أخرى، فإن الكتبة اضطروا لإضافة النص الثاني لأن توقفهم عند النص الأول كان سيوقعهم في تناقض صريح يتمثل في (العجز) عن تفسير أسباب (اختيار) إسحاق ليكون الذبيح مع وجود إسماعيل وهو (البكر) صحبة أبيه. وقد قررنا من قبل أن عقيدة (البكورية) في الديانة الإسرائيلية ــ والإنسانية ــ كانت تتحكم في (الميراث مطلقاً) وفي ميراث النبوة بصفة خاصة، ولهذا أبعد الكتبة إسماعيل صغيراً، ليكون ذلك مقدمة لأن يبقى إسحاق (وحيداً) وبالتالي لا يجدون (حرجاً) في طرح شخصه (ذبيحاً) و (وريثاً) للنبوة نظراً لعدم وجود من يحجبها عنه.

٢ ــ المبحث الثاني: هجرة إسماعيل في الروايات الإسلامية:

يلاحظ القارىء أننا اخترنا مصطلح (هجرة إسماعيل) عنواناً لبحث هذا الموضوع عند المسلمين. وذلك لأن تصورنا لهذا الأمر بعد دراسته يجعله (هجرة) مقصودة لتحقيق أهداف (رسم) لها القدر طريقها منذ الأزل. وهو ما سنحاول بيانه بأدلة مختلفة مع توالي القضايا التي سنعالجها في هذه الدراسة، التي

سيكون من اهتماماتها الأساسية بيان عجز علمائنا ـ رحمهم الله ـ على تصور (الحقائق) التي طرحها القرآن الكريم، وبالتالي جعلهم (الهجرة) (إبعاداً) كما فعل علماء اليهود، ولأن أخطاء المجتهدين لا تلزم الباحثين عن الحقيقة من بعدهم. فقد اخترنا المصطلح الذي نعتقد أنه يعبر أحسن تعبير عن الصورة التي يريد القرآن الكريم أن ينقلها لطوائف المؤمنين، وهو (الهجرة).

هذا فيما يخص المصطلح، أما بالنسبة للسن الذي تمت فيه عند علماء المسلمين فإن إجماعهم منعقد ـ على العكس من تحديدهم لهوية الذبيح ـ على وقوع ذلك في سن رضاعة إسماعيل عليه السلام. وكان أول العلماء الذين قرأت لهم في الموضوع هو الشيخ عبد الوهاب النجار الذي استدل في كتابه (قصص الأنبياء) بحديث عند الإمام البخاري ـ رحمه الله ـ على صحة ما ذهب إليه في تحديد سن إسماعيل عند الهجرة، يقول الشيخ: «ورد في صحيح البخاري، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: أول ما اتخذ النساء المنطق من قبل، أم إسماعيل. اتخذت منطقاً لتعفي أثرها على سارة. ثم جاء بها إبراهيم، وبابنها إسماعيل، وهي (ترضعه) حتى وضعهما عند البيت، عند (دوحة) فوق زمزم، في أعلى المسجد، وليس بمكة يومئذ أحد، وليس بها ماء، ووضعها هناك، ووضع

عندها جراباً فيه تمر، وسقاء فيه ماء، ثم قفى إبراهيم منطلقاً. . .»[1]. والحديث ــ بعد هذا الذي اقتطعناه ــ طويل، يستغرق ثلاث صفحات من القطع الكبير، وفيه رواية دعاء إبراهيم الوارد في القرآن الكريم، وسعي هاجر بين الصفا والمروة، وانبجاس زمزم، وسكنى جرهم بجوار هاجر بمكة، وزواج لإسماعيل منهم، وزيارات إبراهيم لابنه. . .[2].

والحقيقة أنني اندهشت عند قراءتي لهذا الحديث، إذ أن المشابهة تامة بينه وبين روايتي التوراة معاً[3]. ولا يظنن ظان أن الدهشة التي ذكرت تعود إلى المشابهة بين المصادر الإسلامية والكتابية، فهو أمر كثيراً ما يوجد في نصوصهما، ولكن الدهشة تعود إلى أن الروايتين معاً ــ الكتابية والإسلامية ــ كانتا تخالفان الصورة التي تشكلت لديَّ خلال تأملي في الموضوع في القرآن الكريم. ولما كان الطرح القرآني ــ كما تصورت ــ

---

(١) قصص الأنبياء: عبد الوهاب النجار، ص١٠٤.

(٢) السابق، ص١٠٤ ــ ١٠٥ ــ ١٠٦.

(٣) يورد هذا الحديث الروايتين اللتين وردتا في التوراة في سياقين مختلفين في سياق واحد، وفي هذا يكمن الغموض الذي يكتنفه بالنسبة لمن كان جاهلاً بنصوص العهد القديم. ولكنه لا يطيل كثيراً في رواية الإبعاد الأول، إذ ينصرف مباشرة لرواية أحداث إبعاد إبراهيم لهاجر وإسماعيل.

يخالف الصورة التي تبنتها التوراة وهذا الحديث الذي ذكر الشيخ النجار أنه عند الإمام البخاري، فمعنى ذلك كان عندي أحد أمرين:

١ ــ إما أن الحديث معلل بأي وجه من الوجوه.

٢ ــ وإما أنني أخطأت النظر في القرآن الكريم.

وكانت أول خطوة خطوتها من أجل ضبط الأمر أن عدت إلى كتاب الأنبياء في صحيح البخاري، فوجدت أن الشيخ النجار، وقد كان حقيقاً به ــ وهو رجل كان يبحث في قصص أعظم البشر في التاريخ الإنساني ــ أن ينظر في الحديث ليتأكد من صحة نسبته إلى النبي ﷺ قبل أن ينقله دليلاً على ما يدعيه. ولكن الشيخ أثبته دون أن ينبه إلى ما نبه إليه الإمام البخاري في صحيحه من اعتلاله. أما هذه العلة التي في الحديث ــ الذي يستدل به جمهور علمائنا من أمثال الشيخ النجار وغيره[1] ــ فهي أن المرفوع إلى النبي ﷺ فيه نتف متفرقة داخل

(١) انظر: مقارنة الأديان: د. أحمد سعد الدين البساطي، ج١، ص٤١. وهو يذكر هذا الحديث باعتباره يشكل الصورة الإسلامية الصحيحة في الموضوع، دون أن يكلف نفسه جهد النظر. وسيتبين مع توالى الدراسة أن هذا الحديث هو أصل جميع تصورات علمائنا القدامى والمحدثين عن مهجر إسماعيل.

البناء الضخم الذي يشكل الصورة التي تبناها علماؤنا، وهو البناء الذي (أوقفه) الإمام البخاري على ابن عباس رضي الله عنهما.

قال الإمام البخاري ــ رحمه الله ــ: «حدثني عبد الله بن محمد حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن أيوب السختياني وكثير بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة ــ يزيد أحدهما عن الآخر ــ عن سعيد بن جبير قال: قال ابن عباس: أول ما اتخذ النساء المنطق...»[1]. وذكر الحديث الذي ذكرنا الجزء الذي يهمنا منه في هذا المبحث نقلاً عن قصص الأنبياء للشيخ النجار. وقد قمنا بتفصيل البحث في الحديث، فوجدنا الإمام البخاري رحمه الله:

(أ) أوقف الحديث في جملته على ابن عباس رضي الله عنهما.

(ب) رفع الحديث إلى رسول الله ﷺ عن ابن عباس في أجزاء فقط منه، وهي:

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، ج٤، حديث ١٦٦، ص٢٨٢ ــ ٢٨٣ ــ ٢٨٤. وقد رواه الإمام أحمد أيضاً موقوفاً. انظر: المسند، ج١، حديث ٣٢٤٩، ص٤٣٣.

١ ــ قول النبي ﷺ بعد ذكره سعي هاجر: «فذلك سعي الناس بينهما».

٢ ــ قول النبي ﷺ بعد انبجاس الماء، ولهفة هاجر على جمع الماء: «يرحم الله أم إسماعيل. لو تركت زمزم ــ أو قال: لم تغرف من زمزم ــ لكانت عيناً معيناً»[1].

٣ ــ قول النبي ﷺ بعد قدوم جرهم، واقتراحهم على هاجر أن يسكنوا معها: «فألفى ذلك أم إسماعيل، وهي تحب الأنس».

٤ ــ قول النبي ﷺ بعد ذكر مباركة إبراهيم عليه السلام لطعامهم: «ولم يكن لهم يومئذ حب، ولو كان لهم دعا لهم فيه».

وقد تتبعنا الإمام البخاري فوجدناه يروي في صحيحه حديثاً آخر يوافق حديثه السابق، قال: «حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا أبو عامر عبد الملك بن عمرو، قال: حدثنا إبراهيم بن نافع عن كثير بن كثير عن ابن عباس، قال: «لما كان بين إبراهيم وبين أهله ما كان ــ يشير إلى قصة طلب سارة خروج هاجر ــ خرج بإسماعيل وأم إسماعيل، ومعهم شنة فيها ماء فجعلت أم إسماعيل تشرب من الشنة فيدر لبنها على صبيها

---

(١) أي جارية على سطح الأرض.

حتى قدم مكة...»[1]. والإمام البخاري لا يرفع هذا الحديث أيضاً، بل إننا نراه قد أوقفه ــ كسابقه ــ على ابن عباس رضي الله عنهما.

والحقيقة أن الإمام لم يكتف بوقف الحديثين السابقين على ابن عباس، بل إنه ذكر قبل إيرادهما (تنبيهاً) على وقفهما. وربما يعود ذلك ــ إذا وضعنا في الاعتبار دين الإمام وعلمه الموسوعي بالحديث ــ إلى ما لاحظه من تشكل صورة عقيدية عند المسلمين في الأمر نسبوها إلى (مصادره المعصومة) فأراد (توجيههم) إلى أن مصدرها موقوف على صحابي. أما تنبيه الإمام البخاري فهو قوله: «حدثنا أحمد بن سعيد أبو عبد الله حدثنا وهب بن جرير عن أبيه عن أيوب عن عبد الله بن سعيد بن جبير عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: يرحم الله أم إسماعيل لولا أنها عجلت لكان زمزم عيناً معيناً...». ثم أردف هذا الحديث (المرفوع) إلى النبي ﷺ بتعليق بيِّن فيه خطأ رفعه ــ وغيره من الأحاديث التي رواها ابن عباس في الموضوع ــ قال: «وقال الأنصاري: حدثنا ابن جريج: قال: أما كثير بن كثير فحدثني قال: إني،

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الأنبياء عليهم السلام، ج٤، حديث ١٦٧، ص٢٨٦.

وعثمان بن أبي سليمان جلوس مع سعيد بن جبير، فقال: ما هكذا حدثني ابن عباس. قال ــ يقصد ابن عباس ــ: أقبل إبراهيم بإسماعيل وأمه عليهم السلام، وهي ترضعه، معها شنة، (لم يرفعه)، ثم جاء بها إبراهيم...»[1].

وبناء على ما سبق فقد تبين أنه لا يوجد حديث صحيح عند الإمام البخاري ــ ولا عند غيره ــ مرفوع إلى النبي ﷺ في سن هجرة إسماعيل عليه السلام، بل كل ما هناك هو رواية ابن عباس في الأمر، والتي فيها:

١ ــ أنها تضرب تماماً في كلا الحديثين ــ رغم طولهما ــ عن إيراد قصة الذبح، مما يوحي بأن ابن عباس رضي الله عنهما كان يرى أن حادث الذبح قد تم بمكان آخر غير مكة المكرمة، أو أن الذبيح كان إسحاق. وهذا الاحتمال الأخير هو الذي نرجحه رأياً لابن عباس في تحديد هوية الذبيح، رغم ترجيح الإمام ابن كثير ــ رحمه الله ــ رواية إسماعيل[2]. ودليلنا على ما ندعيه هو أنه جعل في كل رواياته ــ المشهورة من ناحية، والمنقولة عنه نقلاً سليماً من ناحية أخرى ــ إسماعيل يهاجر رضيعاً، ولما انعدم النص على

---

(١) السابق، ج٤، حديث ١٦٥، ص٢٨١ ــ٢٨٢.

(٢) قصص الأنبياء: ابن كثير، ص١٦٣.

مغادرته لأرض مكة المكرمة بعد ذلك، كما انعدم نصه على ذبح إبراهيم عليه السلام له في مكة. ولم يبق إلا أن نثبت لابن عباس رضي الله عنهما القول بإسحاق ذبيحاً كما صرحت بذلك الروايات الأخرى عنه[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأستاذ أحمد محمود شاكر قد عرض لموقف ابن عباس رضي الله عنهما من هذه المسألة عند تحقيقه لمسند الإمام أحمد رحمه الله. وقد صحح الرواية الموقوفة على ابن عباس، والتي ينص فيها على إسماعيل ذبيحاً[2]. وضعف الحديث المرفوع الذي يجعل الذبيح إسحاق، وقال فيه: «إسناده صحيح، إلا أن قوله فيه (فلما أراد إبراهيم أن يذبح ابنه إسحاق) نراه خطأ من عطاء من السائب، فالذبيح إسماعيل»[3]. وبناء على هذا رد حكم الإمام ابن كثير حول وجود روايتين لابن عباس في المسألة، وقرر وجود رواية واحدة عنه، وهي الرواية التي ورد فيها اسم إسماعيل.

---

(١) وعدنا ببحث رأي ابن عباس رضي الله عنهما في هوية الذبيح في المبحث الأول من هذه الدراسة (هوية الذبيح) في المباحث التالية من الدراسة لعدم مناسبة ذلك هناك. وها نحن قد وفينا بوعدنا في هذا الموضع.

(٢) انظر: مسند أحمد بتحقيق الأستاذ شاكر، ج٤، هـ: ص٢٤٩.

(٣) انظر: المصدر السابق، ج٤، هـ: ص٢٨٤.

والحقيقة أن طريقة الأستاذ شاكر في غاية التبسيط، إذ صحح الرواية الأولى رغم وجود أبي عاصم الغنوي فيها، وضعف الرواية الثانية وأرجع خطأها إلى عطاء بن السائب. وقد اكتفى في تعديله للأول بالنص على كونه (ثقة)، كما اكتفى بتجريحه للثاني بالنص على اختلاطه. وعند التحقيق فإنه لا يوجد وجه للمقارنة بين أبي عاصم وابن السائب، فإن الأول رغم توثيق ابن معين له، إلا أن أبا حاتم قال فيه: «لا أعلم روى عنه غير حماد بن سلمة، ولا أعرفه ولا أعرف اسمه». ولم يرفعه ابن حجر فوق درجة (مقبول الحديث)[1]. أما عطاء بن السائب الكوفي فرغم اختلاطه في آخر عمره فهو شيخ من شيوخ الحديث، فقد روى عن كثيرين، وروى عنه خلق من العلماء. وقال فيه ابن المديني: «عن سفيان: حدثني بعض أصحابنا قال: كان أبو إسحاق يسأل عن عطاء فيقول: إنه من البقايا»[2].

ولا بد من التصريح هنا بأننا قد أردنا التنبيه بما أوردناه قبل قليل إلى أن منهج التحقيق الحديثي غير ذي جدوى عند

---

(١) انظر: تهذيب الكمال: المزي، ج٣٤، ص٩. والجرح والتعديل: عبد الرحمن بن أبي حاتم، ج٩، ص٤١٣.

(٢) انظر: تهذيب الكمال: المزي، ج٢٠، ص٨٦.

إرادة الفصل بين المواقف والآراء المختلفة عندما تكثر فيها الروايات المتساوية أو المتقاربة الدرجة. وتطبيق ما قلناه على ما نحن بصدده أنه بإمكان أي دارس أن يقرر الوقوف موقفاً معاكساً لما قرره الأستاذ شاكر، ولن تعيي هذا الدرس الأحكام التجريحية والتعديلية التي سيسند عليها رأيه. وإن المنهج الوحيد في مثل الحالات التي وصفناها، والتي منها الموضوع الذي نبحثه هنا، هو النظر العميق في المتون نفسها. وهو ما قمنا به عند تحقيقنا لموقف ابن عباس من تحديد هوية الذبيح، والذي خالفنا فيه بشكل صريح وواضح ما ذهب إليه الأستاذ شاكر. وقد كنا أقرب إلى ما قرره الإمام ابن كثير رغم مخالفتنا له أيضاً. ويعود قربنا منه على وجه الخصوص إلى أنه لم يكن قاطعاً في تغليب رواية على أخرى، وبالتالي قد كان أكثر (إحساساً) بصعوبة الحسم في المسألة بناء على الروايات لوحدها. وهو منهجنا كما صرحنا بذلك قبل قليل.

٢ ــ يعتقد ابن عباس رضي الله عنه أن الهجرة تمت وإسماعيل رضيع. وهو الرأي الذي شاع عند علماء المسلمين القدامى والمحدثين. ومن المؤكد أن ذلك يعود ــ في جانب كبير منه وبالنسبة للمتأخرين على وجه الخصوص ــ إلى ورود الرواية عنه في صحيح الإمام البخاري، فرأى علماؤنا في ذلك تصحيحاً له، ولم يعطوا كبير قيمة (للتنبيه) الخاص الذي قدم

به الإمام الحديثين المنسوبين لابن عباس رضي الله عنهما.

وبناء على ما سبق يتبين التقاء الرؤية التي تشكلت في العالم الإسلامي، ومطابقتها لإحدى الروايتين الموجودتين في العهد القديم، وهو الأمر الذي يدل عندنا على أمرين:

(أ) عدم محاولة العلماء المسلمين (فقه) النصوص القرآنية فقهاً وافياً، واعتمادهم على الآثار التي (حكموها) في رؤاهم رغم أنها في الحقيقة لم تكن تمثل إلا آراء أصحابها.

(ب) عدم فهم هؤلاء العلماء للبعد القرآني في موضوع (الهجرة) ــ كما لم يفهم اليهود من قبل ــ فتدخل (العامل الإنساني) لينسج القصة التي تناسب طبيعته. واختار التراث الإسلامي من الروايات الإسرائيلية سن الرضاعة زمناً للإبعاد، ميلاً منه إلى المبالغة في معاناة هاجر وابنها في حرِّ البيداء، مع الانقطاع عن الناس والخلو من أسباب العيش. وهذا ما يلاحظ في التطابق التام بين الرواية الإسلامية والكتابية مع زيادة في الرواية الإسلامية فرضتها ضرورات (تزيين) الصورة، وإضافة (الطابع المحلي) عليها. ومن أمثلة ذلك: أن السيدة هاجر كانت تشرب الماء فتدر حليباً على ابنها، واستبدال (التمر) (بخبز) التوراة.

ولكن رغم هذا فإن هناك فرقاً أساسياً بين الروايتين، ويتمثل في أن الرواية الإسلامية تجعل إبراهيم عليه السلام يرافق ابنه إلى موطن هجرته ــ وهي الرواية القرآنية كما سيأتي بيانه ــ بينما تجعل التوراة إبراهيم (يتخلص) من ابنه وأم ابنه بإبعادهما إلى الصحراء وحيدين.

والحقيقة أن فكرة إبعاد إسماعيل عليه السلام وهو في سن الرضاعة فكرة في غاية الخطورة، ولا يعود ذلك بالطبع لموافقتها للطرح الكتابي، بل إلى تأثيرها على الفكر الإسلامي، حيث جعلته يحيد عن الصورة التي نقلها القرآن الكريم من ناحية، إضافة إلى (تشويشها) على جميع الصور التي نقلها عن غيرها من الموضوعات المتعلقة بإسماعيل من ناحية أخرى، مثل: نبوته، ورسالته، وامتداد النبوة في نسله... وغيرها. وليس أدل على إساءة فهم علمائنا لهذه القضايا الجوهرية من أن الإمام السهيلي ــ مثلاً ــ قد جعل إسحاق هو الذبيح بتوجه لغوي غريب لنص البشارة لإبراهيم عليه السلام بمولده ــ بحثنا هذا الأمر في المبحث الأول من هذه الدراسة ــ لا نرى أنه لجأ إليه إلا بتأثير هذه الروايات الإسلامية في سن إسماعيل عند فراقه لأبيه، خصوصاً وقد شاعت بين الناس، ولم تلق معارضاً.

هذا إضافة إلى أن الإمام السهيلي قد أخطأ مرة أخرى عند تفسيره لقوله عز وجل ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ ﴾ إذ يجعل الخطاب خاصاً بإسحاق، وذلك بناء على فكرته ــ وهي الفكرة الإسلامية المقبولة عموماً حيث لم يخالف فيها فيما بين أيدينا من المراجع أحد من القدماء ولا المحدثين. وقد رأينا نماذج على ذلك عند الشيخ النجار والدكتور البساطي.

وسنرى ما يشبه ذلك عند الأئمة ابن جرير الطبري وابن كثير الدمشقي ومحمد الطاهر بن عاشور رحمهم الله أجمعين فيما سيأتي من البحث ــ في أن إسماعيل لم يكن موجوداً مع أبيه عند تكليفه بالذبح، والتي يعبر عنها بقوله: «إنما كان (يقصد إسماعيل) في حال صغره بجبال مكة، فكيف يبلغ معه السعي؟».

وقد كان الإمام ابن جرير الطبري من أنصار هذا الرأي قبل السهيلي بزمان، وقد تبنى القول بإسحاق ذبيحاً استناداً إلى هذه الروايات، ولذلك جعل البشارة بمولده في سورة الصافات بشارة بنبوته فقط. واستدل في هذا الرأي الأخير بروايات أخرى عن ابن عباس أيضاً، يقول: «وقوله تعالى ﴿ وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٢﴾ ﴾ قال (أي ابن عباس): بشر بنبوته». كما أورد روايات أخرى عن ابن عباس ــ توكيداً لرأيه ــ منها قوله: «إنما

بشر به نبياً حين فداه الله عز وجل من الذبح، ولم تكن البشارة عن مولده»[1].

وهذا يعني أن الإمام ابن جرير لم ينظر متأملاً أصلاً في العناصر اللغوية للآيات التي وردت فيها القصة، ولا في سياق قصة إبراهيم عليه السلام كما وردت في القرآن الكريم عموماً. وذلك في واقع الأمر ليس غريباً على منهجه في تفسيره بصفة عامة، الذي كان يرجح فيه (الآثار) على الحقائق اللغوية أو السياقات الأسلوبية، أو غيرها من العناصر التي يتوسل بها الباحثون عن الحقائق. وهو لذلك ــ وفيما يخصنا في هذه الجزئية ــ اكتفى بتشكيل رأي عن الموضوع بناء على ما بلغه من روايات، ثم راح (يؤول) العناصر الواردة في القرآن الكريم لتتماشى مع ما تصور أنه (الحقيقة) التي تتبناها المصادر الإسلامية.

وقد تجاوز شيوع هذه التصورات الغريبة عن الطرح القرآني (الآثاريين) من علمائنا إلى (المحققين) منهم من أمثال الإمام ابن كثير الدمشقي ــ وهو من أكابر علماء الحديث، وأكثر المفسرين القدامى تنبيهاً على الإسرائيليات والموضوعات

---

(١) جامع البيان في تفسير القرآن: ابن جرير الطبري، مج١٠، ص٥٥ وما بعدها. وانظر: تفسير ابن كثير لسورة الصافات، ج٤.

والضعيف من الروايات ــ الذي سلم بهذه الروايات بسهولة واعتبرها من الحقائق. ومن أمثلة ذلك أنه يقول عند تفسيره لقوله عز من قائل ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ ﴾: أي كبر وترعرع، وصار يذهب مع أبيه ويمشي معه. وقد كان إبراهيم عليه السلام يذهب في كل وقت (يتفقد) ولده وأم ولده (ببلاد فاران) وينظر في أمرهما. وقد ذكر أنه كان يركب البراق سريعاً إلى هناك، والله أعلم»[1]. والملاحظ أن ابن كثير ــ رحمه الله ــ وإن كان كثير الشك على الإسرائيليات محترزاً منها، فإنها جاءته هذه المرة من طريق لم يكن يحذرها، وهي طريق الرواية الإسلامية. ولذلك أفسح لها مجالاً، وسلم بما تطرحه دون نقد أو نقاش، مع تعوده على ذلك بالنسبة لغيرها[2]. ولهذا جعل من الحقائق خروج إسماعيل إلى مكة رضيعاً، وجعل والده

---

(١) تفسير ابن كثير، ج٤، ص١٦.

(٢) لم يكن هذا هو السبب الوحيد لتسليم ابن كثير بهذه الأفكار، واستناداً إلى ما نعلمه من دراية الرجل بالحديث نرى أن هناك أسباب أخرى رجحت عنده هذا المذهب، لعل منها: أن ابن كثير كان آثارياً في تفسيره أيضاً، وقد رأى أن الاعتماد على (رأي) صحابي في تفسير هذا الأمر أحسن من تحقيقه بنفسه، خصوصاً وقد علم خلو الصحيح من حديث النبي ﷺ في الباب. هذا إضافة إلى شيوع هذه الآراء في عصره، وقصور مناهج القدامى التي لم تكن تسمح لهم (بشمولية) النظر في كل موضوع قبل النظر في جزئياته.

يأتيه في كل وقت. ولم يورد بصيغة التضعيف إلا ذكر ركوب إبراهيم عليه السلام للبراق فقال: وقد ذكر.

عرضنا فيما سبق الروايات الإسلامية المعتمدة عند الجمهور في سن هجرة إسماعيل وأسبابها. وبينا خطأ الاعتماد عليها لبيان هذا الأمر، ثم تعرفنا على آراء بعض العلماء الذين قادتهم هذه الروايات إلى تأويلات بعيدة لكل الآيات القرآنية التي احتوت على نقل أمين للوقائع، وعلى بذور الفهم السليم لأسباب الهجرة التي تعتبر في الوقت نفسه أهدافها. وسنعتمد لذلك على القرآن الكريم في (تصوير) الموقف الصحيح للإسلام في هذا الأمر، وخصوصاً على أصلين وردا فيه، وهما:

١ ــ الفقه السليم لقوله عز وجل: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾.

٢ ــ الدعاء الإبراهيمي الوارد في السورة التي تحمل اسم هذا النبي الكريم.

هذا إضافة إلى أننا سنستلهم (الجو) الذي تثيره قصة إبراهيم عموماً، ووعد الله له (بقصر) النبوة في ذريته إلى أن يرث أرضه.

١ ــ ونبدأ بحثنا في الآية بفهم دلالة كلمة (السعي)، حيث أورد الإمام ابن كثير روايات عن ابن عباس ومجاهد

وعكرمة وسعيد بن جبير وعطاء الخراساني وزيد بن أسلم... تشرح معناها في الآية التي وردت فيها، وهي عندهم: شب، وارتجل، وأطاق ما يفعله أبوه من السعي والعمل[1]. وهو المعنى نفسه الذي نجده معتمداً عند اللغويين، إذ أن أصل السعي في كلام العرب كما يقول الزجاج هو: «التصرف في كل عمل»[2]. ومنه قوله تعالى: ﴿لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ أي أنها تجازى بكل عمل قدمته، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر[3].

ولنا الآن أن نتساءل: كم يلزم للإنسان من العمر لكي يصبح قادراً على الاستقلال بكسب رزقه؟ هل هو سبع سنوات أو أربعة عشر سنة، أو سن الرضاعة؟

واعتماداً على عادة الناس، نرى أن الاستقلال بكسب العيش ليس له سن معين، ولكنه يكون دائماً في سن البلوغ. ولا مجال هنا لقبول رأي من يقول: إن السعي قد يتم في سن الرابعة أو الخامسة، خصوصاً إذا كانت الأعمال مما لا يتطلب الخبرة، أو الدقة، أو القوة مثل: رعي الغنم... لأن هذا ليس استقلالاً بكسب العيش، بل هو إسهام فيه فقط. هذا إضافة إلى

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير، ج٤، ص١٧.

(٢) لسان العرب المحيط: ابن منظور، مج١٤، ص٣٨٤، مادة سعا.

(٣) السابق، مج١٤، ص٣٨٤، مادة سعا.

أنه ممتنع ــ فيما يخص موضوعنا ــ ببقية آيات الصافات التي نرى فيها إسماعيل (عاقلاً) بل مكتمل النضج بدليل أنه لم يكن يعرف حقوق (الأبوة) فقط، بل ما فوقها من الحقوق بكثير، وهي حقوق (الألوهية). ويتبين ذلك من (عرض) إبراهيم عليه السلام رؤيا الذبح عليه، يقول الله تبارك وتعالى: ﴿قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٠٢﴾﴾[1]. إذ تدل على أن إبراهيم كان (يطلب) رأي ابنه في الأمر. فلماذا كان ذلك يا ترى؟ ألأنه يريد أن يختبره كما هو رأي بعض علماء التفسير، ومنهم الإمام ابن جرير الذي نفى أن يكون ذلك «مشاورة لابنه في طاعة الله»[2]، وجعله طريقاً لإبراهيم «ليعلم ما عند ابنه من العزم... وهو في الأحوال كلها ماض لأمر الله»[3]؟ أم أنه كان

---

(١) الصافات: ١٠٢.

(٢) جامع البيان في تفسير القرآن، مج١٠، ج٢٣، ص٥٠. وانظر رأي ابن كثير الذي لا يختلف كثيراً عما أثبته الطبري في التفسير، ج٤، ص١٦ وما بعدها.

(٣) السابق، مج١٠، ج٢٣، ص٥٠. ومن الملاحظ أن الشيخ محمد الطاهر بن عاشور يوافق الإمام الطبري في جزء من تفسيره الذي أوردناه أعلاه، وهو قوله: «ليعلم ما عند ابنه من العزم». وهو ما نوافقه فيه نحن أيضاً باعتباره أمراً مقبولاً، مع الإشارة إلى أنه يثري ما ذهبنا إليه من توجيه للآية. ولكنه يخالفه في تقريره موقف =

يستأذن ابنه لأنه كان (قادراً) على الرفض؟

إننا نرجح الرأي الثاني، وذلك لسبب بسيط هو: أنه لا يوجد إنسان يسلم نفسه للذبح لمجرد أمر والده أو غيره من البشر. وهذا ما كان (يعلمه) إبراهيم عليه السلام، ولذلك عرض على ولده الأمر بتمامه، مع تبيينه له أنه (تكليف) من الله عز وجل حتى (يذعن) ــ إن كان من الصالحين ــ للامتحان. وهو ما وافق عليه إسماعيل عليه السلام، فحقق بذلك صفات (الصلاح) و (الحلم) و (صدق الوعد) التي وسمه الله تبارك وتعالى بها في كتابه العزيز، والتي تظهر في رده على عرض والده إذ قال: ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱفۡعَلۡ مَا تُؤۡمَرُۖ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ١٠٢﴾. ويتأكد كل ما ذهبنا إليه أكثر إذا نظرنا في الآية التي تلت الآية السابقة، إذ يصور القرآن الكريم الرجلين كليهما

= إبراهيم من الأمر في حالة رفض إسماعيل، ويذهب رحمه الله إلى تبني تفسير مماثل إلى ما ذهبنا إليه، ولكنه لم يستدل بذلك على هذه القضية التي نبحثها، يقول: «وكان... هذا عرض (اختيار) لمقدار طوعيته بإجابة أمر الله (في ذاته) لتحصل له (مرتبة) (بذل نفسه) في إرضاء الله. وهو لا يرجو من ابنه إلا القبول لأنه أعلم بصلاح ابنه. وليس إبراهيم مأموراً بذبح ابنه (جبراً)». التحرير والتنوير، ج٢٢، ص١٥١.

مستسلماً لأمره تعالى، يقول عز وجل في هذا: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾﴾[1].

وقد يتساءل متسائل بعد هذه الصورة القرآنية التي تجسد رهبة الموقف الشديد الذي وقفه هذان الرجلان عن فائدة إثبات (فتوة) إسماعيل عند التكليف بالذبح إذ أنه أمر يفهمه كل قارىء للآية، وما علاقة ذلك بسن الهجرة؟ والحقيقة أننا أردنا التأكيد على هذه المسلمة لسببين:

الأول:

ويكمن في إرادتنا الفصل بين أمرين تشوشت حقيقتهما عند علمائنا كثيراً. وهما: حادث الذبح، والهجرة. حيث يبدو الفكر الإسلامي (مقدماً) للإبعاد على الذبح، بينما الآية التي درسنا أجزاء منها قبل قليل تجعل الذبح (امتحاناً) لإبراهيم الخليل من ناحية، و (امتحاناً) لإسماعيل من ناحية ثانية. وتجب الإشارة هنا إلى أن هذه الآيات هي أول حديث القرآن الكريم عن البكر من ولد الخليل، مما يجعلنا نستنتج أن هجرته إلى مكة المكرمة قد تمت بعد حدوث امتحان الله للرجلين. وعلى كل حال، فإننا سنرجع إلى بحث علاقة حادث الذبح بالهجرة بعد حين، وسنبين عندها بتفصيل أكثر (الغرض) من

---

(١) الصافات: ١٠٣.

الذبح باعتباره (تأسيساً) للنبوة الإسماعيلية، وباباً لرسالة هذا النبي في أرض العرب، والتي تعتبر الهجرة مقدمة لها.

أما الأمر الثاني:

الذي دفعنا إلى إثبات نضج سن إسماعيل، واكتمال عقله وعلمه بالله عز وجل في القرآن الكريم فلأن ذلك يعتبر باباً لفقه الهجرة، ومدخلاً طيباً للمعالجة اللغوية للآية التي نحن بصدد بحثها. والتي استحوذت فيها كلمة (السعي) على اهتمام بالغ من المفسرين القدامى والمحدثين، وهو ما يبدو من (توقفهم) جميعاً عندها في محاولاتهم تفسير الآية التي وردت فيها. وهو أمر طيب يدل على (إحساسهم) بقيمتها، ولكنهم ــ للأسف الشديد ــ لم يحاولوا تجاوزها (باعتبارها مفردة) إلى بحث علاقاتها مع غيرها من ألفاظ الآية، ولذلك بدوا وكأنهم يقرأونها هكذا: ﴿فلما بلغ السعي﴾ رغم أن القرآن الكريم قد جعلها ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ ﴾. وشتان ــ في الحقيقة ــ بين الأسلوبين. وشتان أيضاً بين من (شده) بيان سن إسماعيل عند الذبح ــ وهو موقف الجمهور من علمائنا ــ وبين من يرى في الآية شيئين معاً: الدلالة على السن، والمعية.

وقد انتبه الإمام السهيلي رحمه الله إلى الدلالتين معاً، ولكن تبنيه للقول بإسحاق ذبيحاً حال دون فقهه الكامل للآية، وغطى على ما كان سيستفيده منها، وبالتالي استمر في القول

بالرأي الذي شاع عند علماء الإسلام في الذبيح.

ونحن إذا تتبعنا السياق القرآني نجد أن إسماعيل عليه السلام كان (مع) والده عندما جاء أمر الذبح، كما أنه حين الأمر كان فتى مكتمل النضج. وبعبارة أخرى فإن إسماعيل ولد، وترعرع، وبلغ مبلغ الرجال (عند) والده، وعندئذ أجرى الله تبارك وتعالى الامتحان المبارك. والحقيقة أن هذا المعنى الذي ذهبنا إليه يتبادر إلى ذهن كل قارىء مجيد للعربية، ولكننا سعياً لتحصيل (القناعة العلمية) بما نتبناه قمنا بإجراء (تجربة) تتمثل في إجراء (تغييرات) في أسلوب الآية، وملاحظة تأثير ذلك على المعنى. وقد حصلنا على النتائج التالية:

١ ــ عندما حذفنا كلمة (معه) دلت الآية[1] على معنى مجرد. وهو: بلوغ إسماعيل سن تحصيل الرزق. وهذه هي صورة الآية بعد الحذف: فلما بلغ السعي.

٢ ــ عندما أخرنا كلمة (معه) على كلمة (السعي) دلت الآية على معنى بلوغ إسماعيل سناً تؤهله (لمشاركة أبيه) في

(١) إننا أطلقنا اسم آية على الجملة التي حصلنا عليها بعد الحذف على سبيل التجاوز، وما هي بآية على الحقيقة، ولهذا وجب التنويه.

تحصيل الرزق. وهذه هي صورة الآية بعد التأخير: فلما بلغ السعي معه.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الموضع أن الشيخ محمد الطاهر بن عاشور قد فهم من آية الصافات ــ بأسلوبها الذي وردت به في القرآن الكريم ــ ما تدل عليه عند تأخير كلمة (معه) على كلمة (السعي)، ولذلك فسر الآية بقوله: «أي بلغ أن يسعى مع أبيه، أي بلغ من يمشي مع إبراهيم في شؤونه»[1]. ومن البديهي أن نحكم بأن ما ذهب إليه الشيخ بن عاشور خاطىء، رغم بحثه في الآية بحثاً لغوياً ــ كعادته ــ ومن ذلك قوله: «فقوله (معه) متعلق بالسعي... والضمير المضاف إليه في (معه) عائد إلى إبراهيم. و(السعي) مفعول (بلغ)»[2]. ولكنه ــ رحمه الله ــ لم يبحث في التغيرات الدلالية التي تنجم عن تقديم المعمولات أو تأخيرها عن المصادر، بل اكتفى بالرد على من منع تقديم المعمول على المصدر، وجوزه لأن «الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها من المعمولات»[3].

---

(١) تفسير التحرير والتنوير، ج٢٢، ص١٥٠. وهو المعنى ذاته الذي ذهب إليه الإمام ابن كثير كما رأينا فيما سبق.

(٢) السابق، ج٢٢، ص١٥٠.

(٣) السابق، ج٢٢، ص١٥٠.

٣ ــ أما عندما ننظر في الآية كما وردت في سورة الصافات، فإن المعنى يكون: أن إسماعيل قد بلغ (مع) والده، أو (عنده) سن تحصيل الرزق. وهذه هي الآية كما ورد بها القرآن الكريم ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ ﴾.

ونستطيع الآن أن نستخلص بعض النتائج الجزئية في انتظار اكتمال البحث، وهي:

١ ــ أن فكرة (إبعاد) إسماعيل صغيراً فكرة لا تلزم إلا أصحابها، بل الحقيقة هي أنه قد ظل ملازماً لأبيه مدة طويلة من الزمان، وهي على أقل تقدير (كل الفترة السابقة على حادث الذبح).

٢ ــ أن الرواية الإسرائيلية التي اعتمدها المسلمون باعتبارها (وجهة النظر) الإسلامية، وكل ما حيك بعد ذلك من روايات اعتماداً عليها، ليس إلا مجرد افتراء على الحقيقة.

٣ ــ ومن النتائج المهمة التي نخلص إليها من هذا المبحث أنه يمنحنا إمكانية الوفاء بما وعدنا به في مبحث سابق ــ مبحث الفداء ــ من الإجابة عن تحديد القرآن الكريم لمكان الذبح، إذ أننا نستنتج من الإشارات التي سبق إيرادها قبل قليل، والتي تتمثل في ترتيب (الهجرة) إلى مكة المكرمة على حادث الذبح، أن هذا الأمر تم بأرض أخرى غير موطن

الهجرة. ونحن إذا استبعدنا مكة المكرمة، لا يبقى أمامنا إلا موطن إبراهيم حينذاك مكاناً جرى فيه هذا الامتحان العظيم، وهو فلسطين. ومن الملاحظ أن هذا الرأي الذي أثبتناه الآن هو الموقف نفسه الذي وقفه العهد القديم في تحديده لمكان الذبح.

obeikandl.com